

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ماستر 2، تخصص قانون خاص

مادة قانون التحكيم والطرق البديلة لحل المنازعات (17 جانفي 2024)

الإجابة النموذجية

* مقارنة بين الصلح القضائي والوساطة الجزائية.

- للقاضي القيام بالصلح بمبادرة منه أو بطلب من الأطراف، كما يجوز لوكيل الجمهورية قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه إجراء وساطة.

- يتم الصلح في المواضيع المتعلقة بالمجال المدني، الأسري والإداري،

- تُطبق الوساطة الجزائية في مواد الجرح (القذف-الوشاية الكاذبة-ترك الأسرة-الامتناع العمدي عن تقديم النفقة-جرائم الاعتداء على الملكية العقارية، وكذا في المخالفات (المادة 37/مكرر 2 ، أمر رقم 15/02 مؤرخ في 23 يوليو 2015).

- يُصادق القاضي على اتفاق الصلح مما يؤدي إلى انتهاء الخصومة. تنتهي الدعوى العمومية بتنفيذ اتفاق الوساطة وبسحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة.

- يُوقع على محضر الصلح الطرفين، أمين الضبط والقاضي. ويوقع على محضر المصالحة كل من وكيل الجمهورية، أمين الضبط والأطراف، وتسلم نسخة منه لكل طرف. (المادة 37/مكرر 3 ف2 ، أمر رقم 15/02 مؤرخ في 23 يوليو 2015).

- إذا لم يتم تنفيذ اتفاق الصلح، يمكن للطرف الآخر اللجوء إلى القضاء. كما أنه في حالة عدم تنفيذ اتفاق المصالحة الجزائية في الآجال المحددة، يتخذ وكيل الجمهورية ما يراه مناسبا بشأن إجراءات المتابعة. المادة 37/مكرر 8 ، أمر رقم 15/02.

* أهم العناصر المتعلقة بالصلح القضائي غير المباشر في الجزائر.

- نص المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية (2008) على عدة شروط لمباشرة الوساطة القضائية أهمها وجوبية عرض القاضي للوساطة على الأطراف المتخاصمة، إضافة إلى ضرورة التراضي بين كل الأطراف لإجراء الوساطة.

- تحديد آلية المصادقة على محضر الصلح (بأمر قضائي/ بحكم قضائي؟)

- شرح الآراء الفقهية الراضية لاستبعاد قضايا الأسرة من الوساطة القضائية.

* عناصر الإجابة المتعلقة بالقوة التنفيذية لحكم التحكيم الإلكتروني مع تحديد ضمانات تنفيذه.

- تقتضي إجراءات الدعوى التحكيمية الإلكترونية توجيه طلب اللجوء إلى التحكيم إلى سكرتارية المحكمة الافتراضية. تقوم المحكمة بإرسال إفادة بالتسلم للمدعى ويخطر المدعى عليه بالطلب خلال يومين من تقديمه. يتم تبليغ الحكم، بإرساله على الموقع الخاص بالأطراف عبر الإنترنت. يتم تنفيذ الحكم التحكيمي مع تذييله بالصيغة التنفيذية. (التشريع الألماني الصادر في 22 يوليوز 1997 بشأن خدمات المعلومات والاتصالات).

من بين أهم وأنجع الآليات المعتمدة: التهديد بسحب علامة الثقة، التهديد بإدارة نظام السمعة عبر الإنترنت، التهديد بنظام القائمة السوداء، التهديد بنظام الغرامة التهديدية، التهديد بالجرد من الأسواق الإلكترونية...".

*تتمحور عناصر الإجابة المتعلقة بخدمات المصادقة الإلكترونية وكذا مهام هيئات التوثيق الإلكتروني في التشريع الجزائري والقانون المقارن في الآتي:

التشريع الجزائري:

- القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني (المواد 16،-18، 34، 72).

-الحجية في مجال المعاملات الإلكترونية (المواد 323 مكرر 1 و 327 فقرة 2 من قانون 05-10 لسنة 2005).
القانون المقارن:

-لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قانون الأونستيرال النموذجي (25 يونيو إلى 13 يوليو 2001) المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني و شهادات التصديق الصادرة في هذا الشأن.

- قانون التوجيه الأوربي رقم 93 لعام 1999 المتعلق بشروط معادلة التوقيع الإلكتروني للتوقيع اليدوي من حيث قوة الإثبات.

- القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 المتعلق بهيئات التوثيق ومزودي خدمات المصادقة الإلكترونية.